الأمم المتحدة

A/79/141

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والسبعين

منح المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد مركز المراقب لدى الجمعية العامة

رسالة مؤرخة 28 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى الأمين العام من ممثلي ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ورومانيا وكرواتيا لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة 13 من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفنا أن نطلب إدراج بند بعنوان "منح المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد مركز المراقب لدى الجمعية العامة" في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

والمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد هي منظمة حكومية دولية تضم تسع دول أعضاء هي: جمهورية ألبانيا، وجمهورية بلغاريا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وجمهورية صربيا، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية مقدونيا الشمالية. وتتمثل رسالتها في تعزيز التعاون الإقليمي لدعم جهود مكافحة الفساد من خلال توفير منتدى للحوار والتدريب وتبادل أفضل الممارسات.

ووفقا للمادة 20 من النظام الداخلي للجمعية العامة، تُرفق طيه مذكرة إيضاحية (انظر المرفق الأول) ومشروع قرار (انظر المرفق الثاني) دعما للطلب المذكور أعلاه.

ونرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) سويلا **جانينا**
الممثلة الدائمة لجمهورية ألبانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لاتشيزارا **ستويفا**
الممثلة الدائمة لجمهورية بلغاريا لدى الأمم المتحدة

100724 100724 24-11991 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(توقيع) زلاتكو **لاغومدزيجا**
الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) دامير **سابانوفيتش**
القائم بالأعمال بالنيابة للجبل الأسود لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غيورغي **ليوكا**
الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كورنل **فيروتا**
الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إيفان **سيمونوفيتش**
الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد هي منظمة حكومية دولية تتألف من تسع دول أعضاء هي: ألبانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وصربيا، وكرواتيا، ومقدونيا الشمالية. وتعمل المنظمة في جنوب شرق أوروبا وتتمثل رسالتها في قيادة التعاون الإقليمي لدعم جهود مكافحة الفساد من خلال توفير منتدى مشترك لإجراء المناقشات وتبادل المعارف وأفضل الممارسات. والمنظمة هي جهة فاعلة إقليمية هامة في الشبكة العالمية لمكافحة الفساد. وبولندا، وجورجيا، وسلوفينيا هي دول لها مركز المراقب في المنظمة.

وقد تمكنت المنظمة، على مدى السنوات العشرين الماضية، من إقامة منتدى إقليمي مشترك للحوار بين الحكومات بشأن النهوض بعملها في مجال مكافحة الفساد. وعالجت بكفاءة أهداف البلدان في مجال مكافحة الفساد من خلال تنظيم دورات تدريبية مصممة حسب الحاجة، وتبادل الآراء بين الأقران وكذلك الممارسات والأساليب المعاصرة. وتعمل المنظمة بوصفها مركزا إقليميا في جنوب شرق أوروبا مكرسا حصرا لكبح الفساد. وهي تجسد بشكل ملموس وواضح التزام البلدان الأعضاء فيها بالجهود المستمرة والمتضافرة والمنسقة المبذولة لبناء مجتمعات قوية وقادرة على الصمود. وشعار المنظمة هو: "نحن نبحث عن حلول أفضل لمكافحة الفساد معا".

أولا - الخلفية التاريخية

أُنشئت المنظمة في عام 2000 برعاية ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا تحت اسم مبادرة مكافحة الفساد التابعة لميثاق تحقيق الاستقرار. ومن أجل ضمان تولي زمام الأمور وتعزيز الحضور على الصعيد الإقليمي، اتخذت المنظمة سراييفو، البوسنة والهرسك، مقراً لها منذ عام 2003، وتدعمها أمانة دائمة.

وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2007، وبموجب قرار اتخذته البلدان الأعضاء، وتمت الموافقة عليه في الاجتماع الحادي عشر للفريق التوجيهي، المعقود في بودغوريتشا، أعيدت تسمية مبادرة مكافحة الفساد التابعة لميثاق تحقيق الاستقرار ليصبح اسمها المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد، تمشيا مع تحوّل ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا إلى مجلس التعاون الإقليمي.

وتتسم عضوية المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد بالتنوع. فجميع بلدان جنوب شرق أوروبا (الأعضاء في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا) التي هي أطراف في مذكرة التفاهم، وكذلك البلدان أو المنظمات الأخرى الراغبة في الانضمام إلى هذه المذكرة عن طريق إيداع صك انضمام مؤهلة لأن تكون من الأعضاء الأساسيين في الفريق التوجيهي للمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد ويُعتبر أنها قد قبلت الوثائق الاستراتيجية للمبادرة.

ثانيا - الأهداف الاستراتيجية

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل للفترة 2023-2025، في ما يلي: النهوض بالتعاون الإقليمي في مجال الإفصاح عن الأصول وتضارب

المصالح؛ وتعزيز قدرات ومرونة المؤسسات العامة والسياسات العامة؛ وتشجيع ثقافة النزاهة في المؤسسات وفي أوساط عامة الجمهور؛ وتحسين التعاون الإقليمي وتعزيز القدرات المؤسسية في مجال استرداد الأصول؛ والمساهمة في تحقيق الاستقرار والسلام من خلال إرساء النزاهة وكبح الفساد في قطاع الأمن.

وإلى جانب الأهداف الاستراتيجية، تتناول المنظمة مواضيع شاملة أخرى ومجالات اهتمام محتملة، مثل: تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج وبذل العناية الواجبة؛ وإذكاء الوعي في صفوف عامة الجمهور والشباب؛ ورقمنة مكافحة الفساد كاتجاه عالمي؛ والمشتريات العامة؛ والنهوض بالنزاهة في القطاع الخاص؛ وتعزيز نزاهة القضاء.

وتقوم المنظمة، تمشيا مع أهدافها الاستراتيجية، بمتابعة التطورات والاتجاهات التي تشهدها البلدان الأعضاء فيها والتقدم المحرز في تنفيذ الوثائق الرئيسية لمكافحة الفساد، وتركز اهتمامها على تعزيز الشفافية، ونزاهة الإدارة العامة، وإذكاء الوعي بشأن آليات مكافحة الفساد وتطبيقها الموجه نحو تحقيق النتائج في المجالات المستهدفة ذات الأولوية.

ثالثا - الأنشطة والنتائج والإنجازات

تركز المنظمة أنشطتها على مطالب ملموسة من الدول الأعضاء فيها والمستفيدين من خدماتها، وفقا للتعهدات والتوصيات والأولويات الواردة في تقارير الاستعراض القطرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتقارير المفوضية الأوروبية عن سيادة القانون، وتقارير التقييم الصادرة عن مجموعة الدول المناهضة للفساد، وتقارير شبكة مكافحة الفساد لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وبدعم من وكالة التنمية النمساوية وبالتعاون مع المدرسة الإقليمية للإدارة العامة والبنك الدولي، تحت رعاية المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد وبإيعاز منها، أجريت مفاوضات فنية وسياسية بشأن المعاهدة الدولية لتبادل البيانات بغرض التحقق من إعلانات الأصول مع الدول الأعضاء في المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد واختتمت باعتمادها في 19 آذار/مارس 2021. ووقّعت على المعاهدة ثلاثة بلدان من منطقة غرب البلقان هي: الجبل الأسود وصربيا (بوصفها دولة وديعة) ومقدونيا الشمالية. وتجري الاستعدادات لقيام بلدان أخرى من جنوب شرق أوروبا بتوقيع المعاهدة والمفاوضات جارية بين الدول الموقعة لضمان التصديق على المعاهدة ومواصلة تنفيذها.

وتركز المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد على سياسات الإبلاغ عن المخالفات في جنوب شرق أوروبا، بهدف تعزيز الامتثال، وإنشاء قنوات للإبلاغ عن المخالفات، وحماية المبلغين عن المخالفات، وتثقيف الجمهور، وإشراك منظمات المجتمع المدني، وأنشطة الدعوة وإذكاء الوعي من خلال المشروع المعنون "كسر جدار الصمت: تعزيز سياسات وثقافة الإبلاغ عن المخالفات في غرب البلقان وجمهورية مولدوفا". وإضافة إلى ذلك، تؤدي التحديات العالمية الناشئة إلى التعجيل بجدول أعمال أمانة المنظمة بشأن تعزيز الشفافية والنزاهة في قطاع الأمن والصلات بين الفساد والجريمة المنظمة. وينصب التركيز على وحدات الرقابة الداخلية وقدرتها على تنفيذ توصيات مجموعة الدول المناهضة للفساد من أجل منع الفساد وبشأن تعزيز النزاهة في صفوف الأشخاص المكلفين بمهام تنفيذية عليا ووكالات إنفاذ القانون، وهي التوصيات المنبثقة عن الجولة الخامسة من التقييمات التي أجرتها هذه المجموعة.

ومنذ عام 2006، تنظم المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد مدارس صيفية على فترات منتظمة للاختصاصيين الشباب من منطقة جنوب شرق أوروبا بشأن مواضيع تتعلق مثلا بمنع ومكافحة الفساد في صفوف الموظفين العموميين، بما في ذلك في القضاء ووكالات إنفاذ القانون، وعمليات الإفصاح عن الأصول وتضارب المصالح والتحقق منها، وحماية المبلغين عن المخالفات، وأخلاقيات القضاة والمدعين العامين وآدابهم. وقد نظمت المبادرة، حتى هذا التاريخ، 19 دورة من دورات المدارس الصيفية بمشاركة أكثر من 470 مشاركاً وأكثر من 100 خبير دولي. وبموازاة الهدف العام المتمثل في توفير منتدى للممارسين الشباب لتعلم ممارسات جديدة وتبادل الخبرات، وبالتالي إضافة القدرات إلى المؤسسات التي ينتمي إليها كل منهم، تسهّل المدارس الصيفية إقامة الشبكات وبناء العلاقات الإقليمية، وبالتالي تعزيز التعاون الإقليمي.

وتعمل منصة التعلم التابعة للمنظمة كأداة تفاعلية إلكترونية لجميع الأطراف المهتمة في تطوير معرفتها بآخر التطورات فيما يتعلق بأدوات وسياسات مكافحة الفساد وتعمل كجهة تنسيق متكاملة لتبادل أفضل الممارسات توحد من خلالها حكومات المنطقة جهودها للمساعدة على كبح الفساد في جنوب شرق أوروبا. وينطوي تحديد الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الفساد في جنوب شرق أوروبا على جهد كبير تبذله المنطقة من حيث تحديد أصحاب المصلحة الإقليميين والتقريب فيما بينهم ومن حيث إتاحة تبسيط التواصل فيما بين أصحاب المصلحة على الصعيد الثنائي وعلى أساس أوسع.

رابعا - الشراكات

قامت المنظمة بإقامة وتعهّد علاقات تعاون وشراكات طويلة الأمد مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية ووكالات جمع الأموال ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر، بما في ذلك: مجلس التعاون الإقليمي والمكتب الإقليمي للتعاون الشبابي والمدرسة الإقليمية للإدارة العامة ومركز التعاون الأمني ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد وشبكة مكافحة الفساد لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة شركاء أوروبيون من أجل مكافحة الفساد، وشبكة نقاط الاتصال الأوروبية لمكافحة الفساد، وشبكة سلطات منع الفساد، ومركز المشورة بشأن الحقوق الفردية في أوروبا، ومبادرة أوروبا الوسطى، وقيادة جنوب شرق أوروبا من أجل التنمية والنزاهة، وعملية حوكمة الأمن الداخلي التكاملية، والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتحالف جنوب شرق أوروبا لحماية المبلغين عن المخالفات، ووكالة التنمية النمساوية.

خامسا - الآلية المؤسسية

تتسم المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد، بوصفها منظمة حكومية دولية، بهيكل يتماشى مع المنظمات الدولية الأخرى. ويتألف المستوى الاستراتيجي من الفريق التوجيهي والرئيس. ويتألف المستوى الأساسي من موظفي الأمانة الأساسيين وهم: رئيس الأمانة الذي يمارس صلاحيات تنفيذية، وكبير المستشارين في مجال مكافحة الفساد، ورئيس الشؤون المالية والعمليات، ورئيس البرامج والاتصالات.

ويتألف المستوى التشغيلي من خبراء في مجال مكافحة الفساد يدعمون المستوى الأساسي في تنفيذ ولاية المنظمة. ولا تندرج هذه الوظائف ضمن ملاك الموظفين الأساسيين ويتوقف التعاقد مع هؤلاء الخبراء على احتياجات المنظمة وتوافر الأموال.

1 - تكوين الفريق التوجيهي وولايته

الفريق التوجيهي هو الهيئة المقررة في المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد. وهو يتألف من أحد كبار الممثلين من كل بلد من البلدان الموقعة على مذكرة التفاهم أو البلدان أو المنظمات المنضمة، تعينه الحكومات الوطنية المعنية ويشغل على الأقل منصب مدير في وزارة العدل أو في المؤسسة التي تضطلع بمسؤوليات عن تنسيق (تنفيذ) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ويعين كبار الممثلين على أساس دائم.

ويعقد الفريق التوجيهي اجتماعات مرة واحدة في السنة على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. ويدعو الرئيس إلى عقد الاجتماع ويرأسه. ويكتمل النصاب القانوني بحضور ثلثي الأعضاء. ويجوز السماح للمراقبين بحضور الاجتماعات بناء على اقتراحات من الرئيس أو من أي من كبار الممثلين أو من رئيس الأمانة. وتتلقى أنشطة الفريق التوجيهي الدعم من أمانة المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد.

2 - صلاحيات الفريق التوجيهي وعملية اتخاذ القرار

يقوم الفريق التوجيهي بما يلي:

- انتخاب رئيس المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد والموافقة على تمديد ولايته. ويوافق على التعديلات المدخلة على اختصاصات الرئيس.
- الموافقة على ترشيحات أو تجديد ولاية كل من رئيس الأمانة وكبير المستشارين في مجال مكافحة الفساد، وكذلك مناقشة اختصاصات الأمانة أو الموافقة عليها أو تعديلها.
- اقتراح خطة عمل المنظمة ومناقشتها وإدخال تعديلات عليها والموافقة عليها كل عامين بناءً على اقتراح من الأمانة الإقليمية. ويأخذ الاقتراح في الاعتبار الأولويات والاحتياجات التي حددتها الدول الأعضاء. وكل سنتين، تقدم الأمانة مشروع الاقتراح المتعلق بخطة العمل إلى كبار الممثلين.
- الموافقة على تقارير التقييم التي تغطي مدة فترات التخطيط السابقة (خطط العمل)، وكذلك التقارير المالية للسنة المالية السابقة وخطة السنة القادمة. وتنشر الأمانة هذه التقارير بمجرد موافقة الفريق التوجيهي عليها.

وتُتخذ قرارات الفريق التوجيهي بتوافق الآراء. ومع ذلك، في حالة عدم وجود توافق في الآراء، تتخذ القرارات بثلثي الأصوات المدلى بها.

ولكل عضو في المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد الحق في الإدلاء بصوت واحد. بيد أنه ما لم يقرر الفريق التوجيهي خلاف ذلك، فإن العضو الذي لا ينفذ مذكرة التفاهم ولا يفي بالالتزامات المالية الناشئة عن تنفيذها كل سنة يتوقف عن المشاركة في عملية صنع القرار.

ويتعين على أعضـــاء الفريق التوجيهي أن يؤدوا واجباتهم على نحو أخلاقي وبطريقة تمتثل لأعلى معايير النزاهة، حيث يتجنبون جميع حالات تضـــارب المصـــالح التي قد تنشـــأ بســـبب المصـــلحة الذاتية الاقتصادية أو الشخصية.

3 - الرئيس

يعمل الرئيس بصـــفته قائدا للتعاون الإقليمي حيث يدعو إلى التقيد بالتزامات المنظمة ويوفر لها القيادة والدعم الاستراتيجي. وتنص الاختصاصات على أدوار ومسؤوليات الرئيس التي تشمل: تمثيل المنظمة وفريقها التوجيهي فيما يتعلق بجميع الشركاء الدوليين وتشجيع تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة؛ وتعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة؛ وعقد اجتماعات الفريق التوجيهي وترأسها؛ والإشراف على إنفاذ القرارات التي يتخذها الفريق التوجيهي؛ وتقديم التوجيه الاستراتيجي إلى الأمانة من أجل ضمان تحقيق رسالتها وأهدافها؛ وضمان التنسيق والإشراف الشاملين للأمانة بالنيابة عن الفريق التوجيهي؛ وترأس المناسبات الإقليمية الرفيعة المستوى؛ وتعزيز الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان داخل المنظمة.

4 - الأمانة

الأمانة هي الهيئة التنفيذية للمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد. وترد الأوصاف العامة لمسؤوليات جميع الموظفين في اختصاصات المنظمة. ويعين جميع موظفي الأمانة من خلال إجراءات توظيف مفتوحة، وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص.

ويقود الأمانة رئيس الأمانة الذي يمارس الســـلطة التنفيذية فيما يتعلق بعمليات الأمانة وبرامجها، ويوفر القيادة ويحدد اتجاه تطور الأمانة على صعيدي الاستراتيجية والسياسات. وشاغل الوظيفة هو عضو دولي أســـاســـي في الأمانة وهو يقدم تقاريره إلى الفريق التوجيهي والرئيس ويحافظ على اتصـــال مفتوح معهما. ويمتلك رئيس الأمانة كفاءات في ثلاثة مجالات رئيسية هي: القيادة الاستراتيجية، والإدارة وإدارة الموارد البشرية.

وتعمل الأمانة كمركز إقليمي لموارد مكافحة الفساد في بلدان منطقة جنوب شرق أوروبا وهي تتيح تحسين تكامل وتنفيذ الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته.

سادسا - التمويل

فيما يتعلق بتمويل الميزانية التشغيلية والبرنامجية للمنظمة، وافقت الدول الأعضاء على المساهمة على أســاس ســنوي، ابتداء من عام 2007، بمبلغ لا يقل عن 000 24 يورو، بما يكفل الاستدامة المالية للأمانة (المادة 2 من مذكرة التفاهم). وبالإضافة إلى المساهمات السنوية التي تدفعها الدول الأعضاء، يتأتى تمويل إضافي من المشاريع والمنح، ومن التبرعات الأخرى المقدمة من الأعضاء وكذلك من البلدان المهتمة الأخرى، والمؤسسات أو الجهات المانحة الدولية، بما يمكن المنظمة من تحقيق الاستقرار المالي والاستقلال.

سابعا - مركز المراقب لدى الجمعية العامة

ما فتئت المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد تدعم بنشاط إجراءات الأمم المتحدة في ميدان منع الفساد ومكافحته. ويكتســـي عملها أهمية خاصـــة فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفســـاد، وهي الصـــك

العالمي الوحيد الملزم قانونا لمكافحة الفساد، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المرتبط بها.

وتدعم المنظمة أعضاءها في صياغة التقارير الوطنية لآلية استعراض النظراء التابعة للاتفاقية. وتشرفت المنظمة بالمشاركة بصفة مراقب على أساس مخصص في الدورتين السادسة والتاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد، اللتين عقدتا في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، في عام 2015 وفي شرم الشيخ، مصر، في عام 2021، على التوالي. وقامت، بالشراكة مع وحدة المجتمع المدني التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتنظيم مناسبة خاصة بشأن موضوع "جنوب شرق أوروبا معا لمكافحة الفساد"، أثناء الدورة التاسعة للمؤتمر. وأدت دور المنتدى لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من جميع أنحاء منطقة جنوب شرق أوروبا وخارجها، وللمنظمات الدولية للمشاركة في محادثات هادفة بشأن أفضل الحلول للتعاون وإقامة الشراكات، مع التركيز على تبادل البيانات في سياق الإفصاح عن الأصول وتضارب المصالح، وغير ذلك من المساعي ذات الصلة في المنطقة، التي يمكن تكرارها وتوسيع نطاقها لتشمل مناطق أخرى من العالم.

وبهدف تعزيز الدعم الذي تقدمه الجمعية العامة إلى أوساط مكافحة الفساد، اعتمدت الجمعية في دورتها الاستثنائية الثانية والثلاثين إعلانا سياسيا أحاطت فيه علما بجهود المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية في منع الفساد ومكافحته، وبالأدوات المهمة لمنع الفساد ومكافحته على نحو فعال الواردة في الصكوك الإقليمية من بين صكوك أخرى. ورأت كذلك أن جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ينبغي أن تجمع بين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي لها ولاية في مجال مكافحة الفساد. ومن أجل توطيد فعالية التثقيف في مجال مكافحة الفساد، دعا الإعلان جميع المنظمات الدولية والإقليمية إلى أن تعزز تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودعا أمانة مؤتمر الدول الأطراف إلى مواصلة كفالة التنسيق اللازم مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد بغية زيادة تيسير وتعزيز أوجه التآزر.

وتسلم المنظمة بأهمية عمل مؤتمر الدول الأطراف الذي يوفر منتدى عالميا فريدا للتفاعل والمشاركة لجميع الدول الأطراف، والمستفيدين وأصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة المشاركة في عملية تنفيذ الاتفاقية. وتقوم المنظمة أيضا بتوجيه أنشطتها ومساعيها الأساسية من خلال الانضمام إلى مختلف الأنشطة التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وسيؤدي منح المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد مركز المراقب لدى الجمعية العامة إلى تعزيز وتيسير مشاركتها في جميع مبادرات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك في دورات مؤتمر الدول الأطراف.

وعلاوة على ذلك، تُؤكَّد أهميةُ مكافحة الفساد في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتطلب من الدول التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، والحد بدرجة كبيرة من الرشوة والفساد، وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة. ويتماشى تعزيز الأهداف المذكورة أعلاه مع رسالة المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد ووثائقها الاستراتيجية.

وتلتزم المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد التزاما تاما بأداء دور نشط في المساعدة على إحراز أقصى قدر من التقدم نحو تنفيذ الهدف 16 بتطبيق نهج شامل ومتعدد التخصصات، تشارك فيه الحكومات والقطاع الخاص ووسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور. وهي يمكن أن تكون مثالا على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإنشاء منظمات إقليمية مماثلة في مناطق أخرى.

وخلاصة القول هي أن منح المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد مركز المراقب لدى الجمعية العامة من شأنه أن يعزز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، وأن يوسع نطاق عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد. وإضافة إلى ذلك، من شأن موقع المنظمة بوصفها منظمة إقليمية رائدة في مجال مكافحة الفساد أن يسهم أيضا بشكل كبير في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16.

ومن شأن الحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة أن يتيح للمنظمة الوصول إلى منتدى أوسع للتواصل مع القادة والخبراء الدوليين، والترويج لرسائل مكافحة الفساد والمساهمة في نهاية المطاف في تشكيل عالم أفضل للجميع، بما يتماشى مع القيم الأساسية التي تروج لها الأمم المتحدة.

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد مركز المراقب لدى الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد،

1 - ***تقرر*** دعوة المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

2 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.